مكتبة الرسائل

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
جمهورية مصر العربية

التفويض فى الاختصاص

دراسة مقارنة

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه بالحقوق

قسم القانون العام
مقدمة من / بشار جميل يوسف عبد الهادى

لجنة الحكم على الرسالة مكونة من :

السيد الأستاذ الدكتور / فؤاد العطار
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق
جامعة عين شمس والمحامى أمام محكمة النقض
والمحكمة الإدارية العليا — مشرفاً

السيد الأستاذ الدكتور / محسن خليل
أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق
جامعة الإسكندرية — عضواً

السيد الأستاذ الدكتور / عبد الحميد حشيش
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق —
جامعة القاهرة — والمحامى أمام محكمة
النقض — والمحكمة الإدارية العليا — عضواً

١٩٧٩

إلى من علمني اصالة البحث و عمق التفكير،
إلى أستاذي الفاضل الدكتور فؤاد العطار،
أهدي هذه الدراسة .

بشار جميل عبد الهادي

T07-01098

يعد التفويض فى الاختصاص من الموضوعات المهمة فى وقتنا الحاضر ، بعد أن تعددت مهام الدولة وتنوعت وتشعبت نتيجة لتغير دورها من دولة حارسة الى دولة متدخلة من جهة ، ونتيجة لظهور التكنولوجيا وانتشار المذاهب الاشتراكية من جهة أخرى .

وكان طبيعيا فى ضوء ماتقدم ، أن يحظى موضوع التفويض فى الاختصاص بدراسة متكاملة من جانب الدارسين من رجال الادارة والقانون ، غير انه مع تقديرنا لكل ماقرأناه من مؤلفات فى هذا الصدد ، سواء أكانت عامة أم خاصة ، فاننا نؤكد انها جاءت فى مجموعها سريعة ومجملة . ذلك لانه اذا كان رجال الفقه قد تناولوا موضوع التفويض فى الاختصاص ببعض الأبحاث ـ القليلة جدا ـ (١) ، فان الكتب المستقلة التى تعرضت له تكاد تكون نادرة . بل لانجاوز الحقيقة اذا قلنا ان هذه المؤلفات على الرغم من ندرتها ، فانها تناولت موضوع التفويض بصورة مجملة وسريعة للغاية ، فافتقرت بالتالى الى التأصيل والتحليل والعرض الوافى (٢) .

وبناءً على ماتقدم ، آثرنا أن يكون موضوع دراستنا هذه هو « التفويض فى الاختصاص » رامين الى بحث هذا الموضوع المهم من جميع جوانبه المتعددة ، ومتوخين ان يكون هذا البحث ايضا ، غنيا بالتأصيل والتحليل والعرض الوافى .

على أن جانبا من الفقه يرى أن مفهوم التفويض فى مجال الدراسات الادارية ، ينصرف الى التفويض فى الاختصاصات الادارية فقط ، ولا يمتد الى التفويض فى الاختصاصات التشريعية والذى تصدره السلطة التشريعية الى رئيس الدولة فى احوال استثنائية تحددها نصوص الدستور (٣) .

---

(١) انظر الدكتور عبد الفتاح حسن « التفويض فى القانون الادارى وعلم الادارة العامة » طبعة سنة ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، الناشر : دار النهضة العربية ، القاهرة ، صفحة ٥٥ حيث يقول : « اما المؤلفات العامة التى خصصت له « أى التفويض » منذ أن ظهرت رسالة « دلفولفيه » فى سنة ١٩٣٠ ، فتكاد تكون معدمة . »

(٢) حتى ان بعض المؤلفات العامة سواء فى الادارة العامة أو فى القانون الادارى قد تناولته فى بضعة أسطر قليلة !.

(٣) انظر الدكتور محمد فؤاد مهنا « التنظيم الفنى للسلطة الادارية » طبعة سنة ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، الاسكندرية ، صفحة ٥٣٧ . والدكتور بكر القباني « الادارة العامة ـ الجزء الثانى » طبعة سنة ١٩٦٨ ، الناشر : دار النهضة العربية ، القاهرة ، صفحة ١٠٣ . ويبدو أن هذا هو الرأى الذى يميل اليه ايضا الدكتور عبد الفتاح حسن « التفويض فى القانون الادارى وعلم الادارة العامة » المرجع السابق صفحة ٥٦ .

مفـــــردات الدراســـة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الباب التمهيدى	
دراسة موجزة لبعض الجوانب المتصلة بالتفويض	٩
الفصل الاول	
الادارة العامة والقانون الادارى	١١
المبحث الاول : تعريف الادارة العامة	١١
المبحث الثانى : تعريف القانون الادارى	١٧
المبحث الثالث : العلاقة بين الادارة العامة وبين القانون الادارى	٢٤
الفصل الثانى	
الاختصاص والموظف العام	٣٠
المبحث الاول : الاختصاص	٣٠
المبحث الثانى : الموظف العام	٣٦
القسم الأول	
الاصـــول العامة للتفويـــض	٤٦
الباب الاول	
مدى شرعية التفويض	٥١
الفصل الاول	
نظرية عدم التفويض المطلق	٥٣
المبحث الاول : تعريف السلطة	٥٤
المبحث الثانى : عدم تفويض السلطة	٦٢
المطلب الاول : الاتجاه الى الاقتصار على تفويض الاختصاص	٦٣
الفرع الاول : عدم تفويض السلطة فى المجال التشريعى	٦٣
الفرع الثانى : عدم تفويض السلطة فى المجال الادارى	٦٧
المطلب الثانى : الاتجاه الى تفويض الاختصاص والسلطة معاً	٦٨
المطلب الثالث : تقديرنا لهذين الاتجاهين	٧١
الفرع الاول : فى مجال التفويض التشريعى	٧١
الفرع الثانى : فى مجال التفويض الادارى	٧٤

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى	
نظرية التفويض الجزئى	٨٠
المبحث الاول : اساس التفويض الجزئى	٨١
المطلب الاول : اساس نظرية التفويض التشريعى	٨٢
المطلب الثانى : اساس نظرية التفويض الادارى	٨٩
الفرع الاول : موقف الفقه الامريكى	٩١
الفرع الثانى : موقف القضاء الامريكى	٩٩
الفرع الثالث : تقديرنا للفقه وللقضاء الامريكى	١٠٢
المبحث الثانى : مقارنة التفويض بالتصرفات المشابهة له	١١١
المطلب الاول : التفويض والوكالة	١١٤
المطلب الثانى : التفويض والحلول	١١٨
المطلب الثالث : التفويض والانابة	١٢٤
الباب الثانى	
نطاق التفويض	١٢٨
الفصل الاول	
التفويض التشريعى	١٣١
المبحث الاول : سند التفويض شكله	١٣٢
المطلب الاول : السند الدستورى للتفويض	١٣٢
المطلب الثانى : شكل التفويض	١٣٤
المبحث الثانى : شروط التفويض واقراره	١٣٥
المطلب الاول : شروط التفويض	١٣٥
المطلب الثانى : اقرار التفويض	١٣٧
المبحث الثالث : انتهاء التفويض والجزاء المترتب على المخالفات	١٣٨
المطلب الاول : انتهاء التفويض	١٣٨
المطلب الثانى : الجزاء المترتب على المخالفات	١٣٩
الفصل الثانى	
التفويض الادارى	١٤١
المبحث الاول : عناصر التفويض	١٤٢
المطلب الاول : الاشخاص	١٤٢

الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى : الاختصاصات	١٥٠
المطلب الثالث : المسئوليات الجديدة	١٥١
المبحث الثانى : شكل التفويض	١٥٣
المبحث الثالث : قواعد التفويض	١٥٦
القسم الثانـــى	
النظام القانونى للتفويـــض	١٦٠
الباب الاول	
انواع التفويض وشروطه	١٦٢
الفصل الاول	
انواع التفويض	١٦٤
المبحث الاول : من حيث الاداة	١٦٥
المطلب الاول : التفويض غير المباشر	١٦٥
المطلب الثانى : التفويض المباشر	١٧٠
المطلب الثالث : التفويض الاختيارى والتفويض الالزامى	١٧١
المطلب الرابع : التفويض للمرءوس المباشر والتفويض للمرءوس غير المباشر	١٧١
المطلب الخامس : التفويض البسيط والتفويض المركب	١٧٣
المبحث الثانى : من حيث الطبيعة	١٧٦
الفصل الثانى	
الشروط الواجب توافرها لصحة التفويض	١٨٢
المبحث الاول : تحديد هذه الشروط	١٨٣
المطلب الاول : وجوب استناد التفويض الى نص يأذن به	١٨٣
المطلب الثانى : تحديد التفويض من حيث العضو والموضوع	١٨٨
الفرع الاول : من حيث العضو	١٨٨
الفرع الثانى : من حيث الموضوع	١٩١
المطلب الثالث : ان يكون التفويض محدد المدة	١٩٣
المطلب الرابع : ان يقوم التفويض على اساس مشروعية وظروف معلنة	١٩٥
المبحث الثانى : جزاء مخالفة اى من شروط التفويض	١٩٧
الباب الثانى	
معوقات التفويض والتزامات تنفيذه وانقضاؤه	١٩٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول	
معوّقات التفويض	٢٠٢
المبحث الاول : المعوقات التنظيمية العامة	٢٠٢
المبحث الثانى : المعوقات الشخصية	٢٠٥
المطلب الاول : من جانب الرئيس	٢٠٥
المطلب الثانى : من جانب المرؤوس	٢١٠
الفصل الثانى	
التزامات تنفيذ التفويض وانقضاؤه	٢١٥
المبحث الاول : التزامات تنفيذ التفويض	٢١٦
المطلب الاول : التزام المفوض اليه التنفيذ شخصيا	٢١٧
المطلب الثانى : التزام المفوض اليه التنفيذ فى نطاق التفويض	٢١٨
المطلب الثالث : مرتبة القرارات التى يصدرها المفوض اليه استنادا الى التفويض	٢١٩
المطلب الرابع : تعدد الرئاسات على المفوض اليه واولوية تنفيذ الاختصاصات	٢٢٢
المطلب الخامس : جزاء مخالفة اى من الالتزامات	٢٢٤
المبحث الثانى : انتهاء التفويض	٢٢٧
المطلب الاول : انتهاء التفويض بالغائه من المفوض	٢٢٧
المطلب الثانى : انتهاء التفويض بتغيّر احد اطرافه	٢٢٨
المطلب الثالث : انتهاء التفويض بتنفيذ موضوعه	٢٣١
الخاتمة	٢٣٢
مراجع الدراسة	٢٥٤
مفردات الدراسة	٢٦٦